قيام مدرسة الحديث فى الأندلس

وربما كان وجود قاسم بن سيار هذا إلى جانب الأمير محمد هو الذى مهد الطريق لبَقِىّ بن مخلد ومحمد بن وضاح ؛ ليحدثا فى تاريخ الفقه فى الأندلس طبقة جديدة من الشيوخ يمتاز رجالها من كل ناحية عن فقهاء القصر الذين أشرنا إليهم ، شيوخ يمتازون بالعلم الواسع الأصيل والخلق العظيم ، وعلى أساس العلم والخلق نشأت لهم رياسة فى الناس من نوع آخر ، رياسة تقوم على احترام حقيقى فى قلوب الناس وثقة عامة تجعل منهم رموزاً لوحدة مسلمى الأندلس .

ذلك أن الأندلس الإسلامى كان يمر خلال القرن الثالث الهجرى / التاسع الميلادى بمرحلة انتقال ذات أهمية كبرى فى تاريخه : مرحلة استقرار وإنشاء وتجديد فى كل ناحية من نواحى حياته ، وحجر الزاوية فى هذا التطور كله هو ثلث القرن - تقريباً - الذى حكمه عبد الرحمن الأوسط (ذو الحجة ٢٠٦ - ربيع الآخر ٢٣٨ هـ/ مايو ٨٢٢ م - سبتمبر ٨٥٢) فقد كان بطبعه رجلاً هادئ الطبع أميل إلى اللين ، ومن أبرز صفاته تلك النعومة التى تبدو وكأنها سذاجة وبساطة ، ولكنها فى الحقيقة مكر ودهاء؛ لأن عبد الرحمن الأوسط - حتى فى الحكايات التى تصوره محتاجاً إلى رأى ابن الشمر المنجم أو طالبا رضا محظيته ، طروب ، أو

عابثاً مع ندمائه ووزرائه ورجال بلاطه - كان يقظاً واعياً يتصرف عن تفكير وبحساب .

ولكنه ورث عرشاً مستقراً وبلداً هادئاً إلى حد ما ، نعم إن هذا الهدوء لم يصل إلى الدرجة التى يصورها مؤرخ ساذج كابن عذارى ، ولكنه على أى حال كان هدوءاً عظيماً إذا قيس بالاضطراب الذى ملأ إمارة أبيه كلها، ثم الفوضى الشاملة التى سادت الأندلس خلال أيام حفيده الأمير عبد الله ، وهو « غاية الهدوء » إذا قيس إلى عصور الاضطراب المحزن الذى كتب بعده وفى أثنائه ابن عذارى وابن سعيد والمقرى ومن إليهم ، وأحكام هؤلاء المؤرخين ينبغى أن تؤخذ دائماً على أنها نسبية وشخصية .

وقد أتاح هذا الهدوء النسبى لعبد الرحمن الأوسط فرصة الاهتمام بمطالب الهدوء وانتظام الأمور ووفرة الأموال ، وهذه المطالب هى الإنشاء والتعمير ، وجلب مظاهر الرقى المادى والفكرى ، والاستمتاع بالحياة ، أى الاهتمام بالجانب الحضارى من بناء المجتمع الأندلسى ، وكان عبد الرحمن - بطبعه - رقيقاً مهذباً مقدّراً لثمرات الحضارة ، ميالاً إلى الاستمتاع بها ، وإن لم يكن فى نفسه واسع العلم أو كبير الاهتمام به ، وهو لا يقارن فى هذا الباب بمعاصره فى الشرق عبد الله المأمون العباسى ، ولم يتعاصر الرجلان فى الحكم وإنما فى الحياة ، ولا شك أن أخبار المأمون كانت تصل إلى عبد الرحمن الأوسط وهو أمير ، فتطمح نفسه إلى مناغاته إذا صار له الأمر .

وقد ظهر هذا بصورة أوضح فى الشعب الأندلسى ؛ لأن الشعوب فى العصور الوسطى كانت أسبق من حكامها فى ميادين العمل الحضارى : ما تكاد تسنح فرصة الهدوء والأمان حتى ينشط التجار والزراع وأهل الصناعة والفن والعلم . ولم يكن منتظراً بطبيعة الحال أن تصل قرطبة إلى مستوى بغداد خلال ثلث القرن الذى حكمه عبد الرحمن الأوسط ، بعد التخريب الذى شهدته أيام الحكم الربضى ، ولم يكن مزاج الأندلسيين - كشعب - مزاج ترف واستهلاك فى الاستمتاع بالحياة كما كان سكان بغداد الذين غلب عليهم المزاج الفارسى فى هذه الناحية ، فظل الأندلسيون دائماً أهل اقتصاد واتزان فى كل شىء ، وبين أيدينا جزء كبير من «مقتبس» ابن حيان عن عصر عبد الرحمن الأوسط ، وفيه تراجم مفصلة حافلة بالحكايات القصيرة عن عبد الرحمن وحاشيته ووزرائه ورجال دولته وسروات الناس فى أيامه ، لا نجد فيها مظهراً من مظاهر الإسراف فى الاستمتاع والتنعم أو الاضمحلال الخلقى(١) .

---

(١) اشترى معهد الدراسات الإسلامية هذه القطعة من تاريخ ابن حيان من ورثة الأستاذ ليفى بروفنسال ، وهى نصف المخطوطة التى كانت لديه ، أما نصفها الأول ، ويشمل إمارة الحكم الربضى ونصف إمارة عبد الرحمن الأوسط ، فقد اختفى ولم نجد له أثراً رغم طول البحث عنه . ولما كان هذا المستشرق الفرنسى قد انتفع بهذا الجزء الضائع فى كتابة تاريخ الأندلس ، فسنعتمد عليه فى بعض التفاصيل التى لا نجد أصلها بين أيدينا .

وكان لابد أن تتجه الحركة العلمية فى البلاد اتجاهاً موازياً لهذا الانتقال الحضارى العام . كان من الطبيعى - وقد ظهر للناس أن العلم والدراسة يؤديان بصاحبهما إلى رياسة دينية ودنيوية كبرى - أن تطمح نفوس الطلاب إلى شىء أبعد مدى مما طمحت إليه نفوس فقهاء الأجيال الماضية من الاقتصار على موطأ مالك ، ومدونات تلاميذه ، ومختصرات هذه وتلك ؛ لأن الوصول إلي الغاية اليسيرة فى ذلك لم يكن بالأمر العسير، فالمختصرات كثيرة والفقهاء كثيرون ، والمنافسة لهذا محدودة الميدان والمدى ، فإذا كان ولابد أن يتميز واحد على الألوف فلم يكن له مفر من أن يطلب شيئاً أعلى من ذلك المستوى وأبعد منالاً . ثم إن أعداد الطلاب كثرت ، وقام الشيوخ يعلمون فى كل بلد أندلسى ، وكان تعليم معظمهم مقتصراً على ذلك المنهج المحدد ، هو صغير ممل لأى طالب ذى ذهن واسع وقلب طموح .

وكانت مدرسة الحديث فى المشرق (الحجاز والعراق ومصر) قد أزهرت فى ذلك العصر وأطلعت محدثين علماء من الطراز الأول من أمثال : سعيد بن منصور ، وأحمد بن حنبل ، وأبى بكر بن أبى شيبة ، ويحيى بن معين ، ويحيى بن بكير ، ونعنى بالمحدثين أولئك الذى اتجهوا إلى دراسة الأصل الثانى من أصول العقيدة والتشريع الإسلاميين - وهو الحديث - اتجاهاً مباشراً ، أى دون الاكتفاء بالمسانيد والمصنفات المتداولة

المعترف بها ، فإذا كان الفقيه المالكى مثلاً يقبل الأحاديث الواردة فى الموطأ على أنها أحاديث صحاح لا شك فيها ، فإن المحدث يتجاوز أحاديث الموطأ إلى أسانيدها ومصادرها ، ويلتمس المحدثين المعاصرين؛ ليسمع منهم بنفسه ويستمع إلى نقدهم لأسانيد الأحاديث وآرائهم فى رجالها وحكمهم عليها من ناحية الصحة أو الضعف .

واتجاه الحديث هذا اتجاه قديم أصيل له تاريخه وأعلامه ، وهو الأصل الذى نشأت عنه المذاهب الفقهية ، ومالك وأبو حنيفة والشافعى وأحمد بن حنبل يعتبرون - من حيث المبدأ - محدثين قبل أن يتجهوا إلى التشريع ويصبحوا محدثين فقهاء ، أما الذين تابعوا مذهب أحد هؤلاء واكتفوا بتقليد آرائهم فى الأحكام الفقهية ففقهاء فقط ، أى مطبقون للأحكام التى أصدرها أصحاب المذاهب ، مسلّمون بصحة ما اعتمدوا عليه من الأحاديث ، وسلامة القواعد التى اتبعوها فى استخراج الأحكام وإبداء الآراء .

وكان من الطبيعى أن يكون هناك خلاف بين الفقهاء والمحدثين ؛ فالأولون مسلمون بصحة ما بين أيديهم ولا يريدون أن يتطرق إلى أذهان الناس فيه شك ؛ لأن فى هذا الشك إضعافاً لمقامهم كفقهاء يرجع إليهم ، أو كقضاة يطبقون أحكاماً المفروض أنها قائمة على أسس سليمة ، أو وثائقيين وأصحاب شروط يعتمدون فى عيشهم على سلامة الأصول التى

يعقدون الشروط على أساسها ، أى أن المحدث كان بحكم طبيعة علمه مرتبة فوق الفقيه ومهدداً لمكانه فى المجتمع وربما لعيشه أيضاً ؛ ولهذا نفر الفقهاء من المحدثين واجتهدوا فى إضعاف مركزهم ، وبادلهم المحدثون هذا الشعور . والحكم هنا عام ونسبى ، وينبغى أن يؤخذ على هذا الأساس ؛ لأن الخط الفاصل بين الفقيه والمحدث لم يكن واضحاً محدداً دائماً ، ومعظم المحدثين فقهاء إلى حد ما ، فى حين أن معظم الفقهاء لم يكونوا محدثين .

ولكن هذا الخط الفاصل كان أكثر وضوحاً فى الأندلس منه فى المشرق ؛ لأن تأييد الدولة لفقهاء المالكية وتأييد هؤلاء لها جعل التسليم بالموطأ وما فيه جزءاً من قبول النظام السياسى القائم وتأييده . وما دامت الدولة تعتمد فى إقامة جاهها الروحى على الفقهاء ، ويذهب هؤلاء فى تأييدهم لها إلى حد وضع أحاديث نبوية تؤيد أحقية بنى أمية بالحكم وبقاءهم فيه « إلى الدجال » كما كان يقال - فإن أى نقد للطريق السهل المريح الذى سار فيه الفقهاء كان يمكن أن يفسر بسهولة على أنه زندقة أو خروج على الإجماع السياسى والمذهبى .

وليس معنى ذلك أن الأندلس خلت حتى ذلك الحين من المحدثين ، فقد وُجد هناك دائماً مالكيون نظروا إلى الموطأ على أنه « مسند » وإلى مالك على أنه محدث ، ومضوا فى دراسة أحاديث مالك دراسة مستقلة

عن الأحكام والآراء التى رتبها مالك عليها ، واستطردوا فى هذه الناحية دون أن يثيروا استنكار الفقهاء ، ومثال ذلك داود بن جعفر الذى يقال : إنه أملى على أحد تلاميذه ثلاثة آلاف حديث ، وحبيب بن الوليد المعروف بدحون(١) الذى يقال : إنه كان ينتسب للبيت الأموى ، وقد بلغ من ولعه بالحديث أنه لقى فى المدينة أثناء رحلته فى المشرق جارية ضليعة فى الحديث كانت تحفظ عشرة آلاف حديث سمعتها من مالك ، فتزوجها وعاد بها إلى الأندلس ، وقد أنجبت منه ابناً يسمى بِشراً صار هو الآخر محدثاً(٢) .

ولم يكن بد من أن تجد نهضة الحديث فى المشرق صدى لها فى الأندلس ؛ لأن المجتمع الأندلسى نفسه كان قد ارتفع مستواه كما قلنا ، ولم يعد يقنع بعلم الفقهاء المحدود . ثم إن البيت الأموى رسخت أقدامه وأكسبه الاستمرار ومرور السنين الصفة الشرعية ، وأثبت رجاله أنهم أهل للحكم والولاية والثقة ، وفى نفس الوقت ضعفت الدولة العباسية فى المشرق وأخذت تتفكك وفقدت مع الزمن صفتها كدولة الجماعة ، ولم يعد

---

(١) انظر بحث الدكتور محمود على مكى :
Ensayo sobre las aportaciones orientales en la Espana Musulmana, p. 288 .

(٢) المقرى : نفح الطيب ٤ / ١٣٦ .

من الغريب أن يستبد بعض الولاة بنواحيهم من دونها ، أى أن الدولة الأموية الأندلسية لم تعد فى حاجة ماسة إلى تأييد الفقهاء ، وإذا كان ولابد من علماء دين يؤيدون سلطانها فليكونوا من طراز يتناسب مع مفهوم الناس للعلم فى النصف الثانى من القرن الثالث الهجرى . وعلى أى حال فبعد يحيى بن يحيى وأصبغ بن خليل ، وعبد الملك بن حبيب لم يعد فقيه فى الأندلس يطمح إلى مثل مكانهم إلا إذا كان من طراز جديد .

***

محمد بن وضاح وبقى بن مخلد

وأول من تنبه إلى ذلك من شباب طلاب العلم فى الأندلس هو محمد ابن وضاح بن بزيغ (٢٠٢ - ٢٧٢ هـ/ ٨١٧ - ٩٠٠ م) ، وليس من قبيل المصادفة أن يكون حفيداً لمولى من موالى عبد الرحمن الداخل ، فقد درس دراسة واسعة على شيوخ عصره فى الأندلس ، ثم رحل إلى المشرق سنة ٢١٨ هـ/ ٨٣٣ م ، وسمع سماعاً كثيراً من عدد كبير من شيوخ الحديث أهمهم يحيى بن معين ، وأحمد بن حنبل ، ويقال : إن هدفه فى هذه الرحلة لم يكن الحديث ، وإنه « كان شأنه الزهد وطلب العُبَّاد » ، ولكن يبدو أن هذا تعليل وُضع فيما بعد ؛ لأن الذين سمع منهم كانوا محدثين ، والغالب أنه بعد أن عاد إلى بلده تبين حاجته إلى علم أكثر وسماع أوفى ، فرحل إلى المشرق مرة أخرى ، وهنا سمع سماعاً واسعاً حقًّا ، فلم يغادر محدثاً كبيراً إلا ذهب إليه وأخذ عنه ، حتى بلغ عدد شيوخه فى هذه الرحلة ١١٧٥ رجلاً آخرهم عبد السلام بن سعيد سحنون وعَوْن بن يوسف ، وسعيد بن عبدوس ، وكانوا أعلام أهل العلم فى القيروان ، ثم رجع إلى الأندلس وقد جمع من العلم بالحديث شيئاً عظيماً ، وربما كان أول أندلسى نقرأ فى ترجمته تلك العبارة التقليدية التى سنجدها بعد ذلك مراراً كثيرة فى صور شتى : وكان « عالماً

بالحديث ، بصيراً بطرقه ، متكلماً على علله ، ثم تَلِى ذلك فى ترجمته عبارة تلقى ضوءاً على طبيعته وخصائصه الخلقية ، وهى خصائص ستكون من مستلزمات شيوخ العصر بعد ذلك : « وكان كثير الحكاية عن العباد ، ورعاً زاهداً فقيراً متعففاً ، صابراً على الإسماع ، محتسباً فى نشر علمه ، سمع منه الناس كثيراً، ونفع الله به أهل الأندلس »(١) .

فهذا رجل وهب حياته للحديث والأصول ، ولم يطلب بعلمه وظيفة أو كسباً ، بل عيب عليه أنه لم يكن عنده علم بالفقه ولا بالعربية ، أى أنه لم يصرف بالاً إلى الفقه ، وكان وسيلة الناس إلى الوظائف ، ولا إلى العربية ، وكانت وسيلة الظهور فى المجالس والمجامع وتأليف الكتب ، بل يقال : إنه أسرف فى تحرى صحة الأحاديث حتى كان يرد الكثير منها مما يسلِّم بصحته غيره ، وله فى هذا « خطأ كثير محفوظ عنه » ، كما يقول من ترجموا له.

كان محمد بن وضاح طليعة هذه الحركة الكبرى التى ستشمل الأندلس شيئاً فشيئاً ، ولكنه لم يؤت من الملكات ما يمكِّن له من أن يكون

---

(١) ابن الفرضى : علماء الأندلس ، رقم ١١٣٤جـ ١/٣١٧ ـ ٣١٩ ؛ الحميدى : جذوة المقتبس (مدريد) رقم ١٥٢ ؛ ابن فرحون : الديباج المذهب ، ص١٣٩ ـ ١٤١ ؛ بونس بويجس ، رقم ٤٩ ؛ والدكتور محمود على مكى : تيارات الثقافة المشرقية فى الأندلس، ص ٢٩١ ـ ٢٩٤ .

شيخ عصره فى هذا الباب، وربما كانت علاقة الولاء التى ربطته بالبيت الأموى هى التى قعدت به عن إحداث تغيير حاسم فى تاريخ العلم فى الأندلس ؛ لأنها فرضت عليه أن يكون محافظاً تقليديًّا ؛ ولهذا فقد كان - رغم حماسه للحديث - مالكيًّا ، فلم ينكر شيئاً مما كان المالكيون يقرونه ولا اشتبك معهم على أية صورة ، وعلى الجملة يمكن اعتبار عمله دور انتقال من مدرسة الفقه إلى مدرسة الحديث .

أما الذى قام بالانتقال الفعلى وأدخل مدرسة الحديث فى الأندلس فكان بَقِيّ بن مخلد (٢٠١ - ٢٧٦ هـ/ ٨١٦ - ٨٨٩ م) معاصرَ ابن وضاح . كان بقى على ملكات خلقية وذهنية كفيلة بأن تجعله من كبار الشيوخ ، وبلغ من تمكنه فى عمله أنه أنشأ لنفسه مذهباً خاصاً ، فلم يتبع المالكيين ولا الشافعيين رغم أنه معدود فيمن أدخلوا فقه الشافعى وكتبه فى الأندلس. وقد أفنى زهرة شبابه فى طلب العلم ، ورحل إلى المشرق رحلتين ، قضى فى الأولى عشرين سنة ، وفى الثانية أربع عشرة ، وسمع فى الرحلتين من شيوخ تبلغ عدتهم ٢٨٤ رجلاً بحسب ما قال تلميذه وراويته عبد الله بن يونس . وقد سمع من كل شيوخ ابن وضاح ، وزاد واستوسع حتى سمع عن أبى ثور صاحب الشافعى ، وإبراهيم بن محمد الشافعى من كبار تلاميذه ، وأحمد بن محمد بن حنبل ، ولم يفته أن يسمع من سحنون : عبد السلام بن سعيد ، وأسمع ابنه محمداً بمحضر

أبيه ، وعاد إلى الأندلس بزاد من العلم لم يدخل به أحد قبله ، فإلى جانب سماعه الموطأ والمسانيد الكبرى على أعلام حامليها ، دخل الأندلس بكتاب الفقه الكبير لمحمد بن إدريس الشافعى ، ومسند أبى بكر بن أبى شيبة فى الحديث ، وكتابِ التاريخ لخليفة بن خياط ، وكتابه فى الطبقات، وسيرة عمر بن عبد العزيز للدورقى ، وهذه كلها كانت كتباً جديدة على الأندلسيين ، وبعضها كان جديداً على المشارقة أنفسهم ، ولم يكن لدخولها مصر مثلاً أى رجة فى أوساط العلماء ، ولم تظهر أى معارضة لقراءتها وروايتها ومناقشتها فى حلقات الدروس.

ولكن الأندلس كان شيئاً آخر يختلف عن غيره من بلاد الإسلام (ما عدا إفريقية وهى تونس الحالية) ؛ لأن المشارقة تعودوا استقبال الجديد من المؤلفات فى ميدان الحديث والفقه وما قد تحمل من مذاهب جديدة بهذا الحماس الذى يستقبل أهل العلم به كل جديد : يعكفون على دراستها والبحث فيما تضمه من محاسن وما فيها من عيوب ، وتدور المناقشات بين الفقهاء على طريقتهم ، دون أن يتعدى الأمر هذه الدائرة ، اللهم إلا إذا كان الكتاب مخالفاً لما يرى العلماء أنه قواعد الإسلام ؛ أما فى الأندلس فقد ارتبط الفقهاء المالكيون والأمراء فيه برباط متين من المصالح المشتركة ، وكما كانت الدولة تنتظر من الفقهاء تأييدها فى حالة ظهور خارج على سلطانها ، فكذلك كان شيوخ المالكية ينتظرون من الدولة أن

تؤيدهم على أى مخالف لمذهبهم الفقهى . وكانت حجة الفقهاء فى ذلك واضحة ، وهى أن الوحدة العقائدية للبلاد جزء من وحدتها السياسية ، وأن أى بلبلة مذهبية يكون لها قطعاً أثر فى الوحدة السياسية واجتماع الناس على الطاعة للبيت الأموى وحده .

ولم يكن بقى بن مخلد رجلاً هادئاً مسالماً مثل صاحبه ابن وضاح ، أى أنه لم يكتف بالدعوة لدراسة الحديث كما فعل ابن وضاح ، بل مضى يبين فضائل الرجوع إلى الآثار بدلاً من الاكتفاء بتقليد رأى مالك ، وأخذ يقرأ على الناس مسند ابن أبى شيبة ويشرحه إثباتاً لرأيه ، وقرأ كتاب الأم للشافعى ، وأقبل الناس على دروسه ، وتبين الأذكياء من الطلاب أنهم أمام مستوى من العلم جديد .

وكان هذا بالنسبة للفقهاء شيئاً لا يحتمل ، فإن العلم كان إلى ذلك الحين علمهم ، وعلى هذا أقاموا جاههم عند السلطان ؛ ولهذا بدت لهم الدعوة الجديدة خطراً يهدد مراكزهم وأرزاقهم ، فلجئوا إلى الأمير محمد ابن عبد الرحمن يخوفونه من الخطر السياسى للموضوع وهو اختلاف كلمة الناس ، وحرضوا العامة على بقىٍّ - على اعتبار أنه مارق عن الدين، فقام عليه جماعة منهم ومنعوه من قراءة مسند ابن أبى شيبة فى المسجد الجامع ، وبلغ من تعصب أصبغ بن خليل شيخ الفقهاء من الطراز القديم فى ذلك الحين (ت ٢٧٣ هـ/ ٨٨٦ م) أن قال : « لأن يكون فى

تابوتى رأس خنزير أحب إلىّ من أن يكون فيه مسند ابن أبى شيبة ، ، هذا، ومسند ابن أبى شيبة مجموع أحاديث مرتبة على أصحاب السَّنَد ، أى ليس فيه ما يدعو إلى هذا النفور كله ، ولكنه لا يستبعد من رجل كان زاده من العلم موطأ مالك ولا زيادة ، وكان يخطئ فى قراءة أسماء كبار الصحابة ، ويراجعه الناس فيصر على خطئه فى عناد .

وأسرع نفر من الفقهاء إلى الأمير محمد وتحدثوا فى بقى بن مخلد وما يدعو إليه ، وكان من بينهم عبد الله بن خالد ، ومحمد بن الحارث ، وأبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى بن يحيى بن بُدير ، وكلهم كانوا من كبار الفقهاء المشاورين ، فدعا الأمير بقيًّا وتناول مسند ابن أبى شيبة ومضى يقرأ فيه ، ثم رده إلى صاحبه ، وأمر خازن كتبه بأن تنسخ له نسخة ، وقال لبقى : « انشر علمك وارو ما عندك » ونهاهم أن يتعرضوا له(١) . والطريف أن الفقهاء لم يتعرضوا له بعد ذلك ، كأن كلمة الأمير كانت الفيصل عندهم فى مسائل العلم ، والحق أن الذى كان عندهم لم يكن علماً ، إنما كان تقليداً حرفيًّا لرأى مالك ، وكان زعيم القائمين على بقى هو محمد بن الحارث بن أبى سعيد الذى يصفه ابن الفرضى بأن «فقهه قليل » وكان يتولى أحكام الشرطة الصغرى أيام الأمير

---

(١) المقرى : نفح الطيب ٣/٢٧٣ .

عبد الرحمن، ثم أقره عليها الأمير محمد ، وأضاف إليه ولاية السوق (ت ٢٦٠هـ / ٨٧٣ - ٨٧٤ م)[١] .

وانطلق بقى بعد ذلك فى ميدانه يعلم ويؤلف ، وهو - دون شك - أول كبار المؤلفين فى الأصول فى الأندلس ، فوضع للقرآن الكريم تفسيراً متقناً، ثم وضع مسنداً مبتكراً ؛ إذ أنه أورد الأحاديث فيه بحسب رجال السند ، وصنَّف الأحاديث المسندة إلى كل رجل بحسب الموضوع ، فهو مسنِد مصنِّف ، وهذان اللذان يعنياننا من مؤلفاته الكثيرة ، وقد أثنى عليها كلها ابن حزم ثناء مستفيضاً .

المهم لدينا أن بقيًّا حدد مستوى جديداً للعلم فى الأندلس ، مستوى يتناسب مع ما وصل إليه الأندلس من رقى وما وصلت إليه الإمارة من استقرار ، أى أن عمل بقى بن مخلد يعين لنا انتقال الأندلس من إمارة تجتهد فى تثبيت كيانها بالقوة والسياسة وجاه الفقهاء إلى دولة ثابتة الأركان ، مسلم بحقها ، معترف بكيانها ، وهذا هو الذى غاب عن فقهاء مثل أصبغ بن خليل ، وهو أن الإمارة التى كانت فى حاجة إلى تأييد أمثاله أيام هشام الرضا أصبحت أيام الأمير محمد فى حاجة إلى علماء من مستوى أعلى وأوسع أفقاً ، حتى فى أيام الأمير عبد الله بن محمد وهو

---

(١) ابن الفرضى : تاريخ علماء الأندلس ، رقم ١١٠٥ ص٣١١ .

عهد امتلأ بالثورات والفتن ، كان التسليم بأحقية البيت الأموى عاماً حتى من الثائرين عليه أنفسهم ، أى أن حقه الشرعى ثبت واستقر ، بل إن الأمير عبد الله كان يسمى بالإمام وإمام الجماعة ، وسيرفع عبد الرحمن الناصر حفيد عبد الله هذه الإمامة إلى خلافة (أواخر ٣١٦ هـ/ أوائل ٩٢٩م) بصورة طبيعية يبدو لنا معها أن أمير قرطبة كان لابد أن يكون خليفة فى بلاده ، وهذا تطور سياسى معنوى ، صاحبَه ومهد له تطور سياسى وحضارى وعلمى فى نفس الاتجاه الذى بدأ به محمد بن وضاح ، وأكمله وثبت أركانه بقى بن مخلد ، وبعد هذين لم يصل قط إلى مرتبة كبار الشيوخ رجل اقتصر علمه على موطأ مالك ورأيه . هذا مع الاحتفاظ للمالكية بمركزها الرسمى كمذهب الجماعة الأندلسية ، وبقى بن مخلد نفسه لم ينقد المالكية أو يتخل عنها ؛ لأنها كانت فى نظره ـ كأندلسى أصيل ـ عنصراً من عناصر الوحدة القومية فى بلاده .

***

مستوى جديد للشيوخ

ويهمنا هنا أن وصول بقيٍّ إلى المكانة التى ذكرناها كان عن طريق العلم وحده ، لا عن طريق التقرب إلى البيت المالك وتأييده أو إسناده الوظائف إليه ، أى أن مستوى الشيوخ سيحدده من منتصف القرن الثالث الهجرى علمُ الرجل وحده ، والاعتراف بهذا العلم يجىء من الطلبة والشيوخ ، أى أنه اعتراف بالكفاية العلمية والخلقية ، ولن يصبح شيوخ العصر أولئك الذين يقربهم السلطان ويحدد لهم مكانتهم ، بل العلماء الأصلاء الذين يرفعهم علمهم وخلقهم وحدهما إلى هذه المرتبة .

ومن ذلك الحين فصاعدا سيظهر « شيوخ العصر » الجديرون بهذا الاسم ، نعم سيظل هناك الفقهاء الذين يسعون إلى رضا الحكام وينالون الجاه والوظائف عن طريق هذا الرضا ، وسيظل الأندلس فياضاً بالفقهاء العاديين الذين يتولون القضاء فى صغار المدن والمواضع ، ويعقدون الشروط ، ويتولون الجانب الشرعى من تنظيم المجتمع ، ولكن هؤلاء جميعاً شىء وكبار الشيوخ - أو شيوخ العصر - شىء آخر ، شىء له احترام خاص فى قلوب الناس على اعتبار أن أصحابه رموز على الإسلام ، وتعبير عن إحساس الأندلسيين بأنفسهم كشعب متماسك له مستواه المعنوى والروحى .

وإنه لمن الجدير بالملاحظة أن أولئك الشيوخ الذين انصرفوا إلى حديث الرسول ﷺ وباعدوا السياسة - قدر الاستطاعة - كانوا فى الواقع عمد الوحدة السياسية للأندلس ، وسيبدو ذلك بصورة واضحة بعد زوال الخلافة وضياع الوحدة السياسية الفعلية .

فإذا كان الوصول إلى مرتبة كبار الشيوخ أو شيوخ العصر معتمداً على الجهد العلمى وحده ، والحَكم فيه هم الناس وحدهم ، فلم يعد هناك سبيل إلى الوصول إلى هذه المرتبة إلا هذا الطريق ، ولا دخل فيه لعوامل سياسية أو حاجات شخصية ، ففى الجيل التالى من تلاميذ محمد بن وضاح وبقى بن مخلد الذين ساروا على ذلك النهج ظهر عدد عظيم من الشيوخ كلهم حجة فى علمه ، ولكن المشيخة صارت إلى قاسم بن أصبغ البيانى (٢٤٤ - ٣٤٠ هـ/ ٨٥٨ - ٩٥٢ م) لأنه جمع من العلم أضعاف ما جمع غيره ، وانصرف إلى الإقراء بعد عودته من رحلته إلى المشرق انصرافاً تامًّا ، وعلا مكانه حتى سمع منه عبد الرحمن بن محمد (الناصر) أيام كان أميراً ، ثم ابنُه الحكم قبل أن يلى الخلافة ويلقب بالمستنصر ، وفى ترجمته نقرأ هذه العبارة التى سنقرؤها بعد ذلك كثيراً : « وكانت الرحلة فى الأندلس إليه »(١) ، وكان صنواً للمحدث المشرقى المعروف أبى سعيد الأعرابى .

(١) ابن الفرضى : تاريخ علماء الأندلس ، رقم ١٠٦٨ .

ولم يل قاسم بن أصبغ القضاء أو أية وظيفة أخرى ، ولكنه كان يشاور فى الأحكام ، وامتاز قاسم بميزة أخرى ستكون من مستلزمات الوصول إلى مشيخة العصر ، وهى طول العمر ، قال ابن الفرضى : «فطال عمره فسمع منه الشيوخ والكهول والأحداث ، ولحق الكبار الصغار فى الأخذ عنه »(١) ، وقد اقترن اسمه فى تاريخ الفكر الأندلسى بإدخال كتب رئيسية فى الحديث مثل مسند محمد بن إسماعيل الترمذى ، وكتاب التاريخ لأحمد بن زهير بن حرب - والمراد تاريخ رجال السند - ومؤلفات ابن قتيبة .

وقد عاصره رجال ذوو عزم وملكات اجتهدوا فى الوصول إلى شأوه مثل حمد بن عبد الملك بن أيمن (٢٥٢ - ٣٣٠ هـ/ ٨٦٦ - ٩٤١ م) فقد رحل إلى المشرق مع قاسم بن أصبغ ، وشارك فى رجاله كلهم »(٢) ، وكان عالماً ثبتاً فاضلاً ، ولكنه لم يقف حياته على العلم وحده ، بل انصرف كذلك إلى الجانب العملى التطبيقى ، فكان « فقيهاً عالماً حافظاً للمسائل والأقضية ، نبيلاً فى الرأى ، مشاوراً فى الأحكام ، صدراً فيمن يستفتى، وولى الصلاة بعد أحمد بن بقى القاضى » ، ولم يكن هذا كله

---

(١) نفس المصدر والجزء ، ص٢٩٨ .

(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٢٢٨ جـ ١/٣٤٧ .

بعيب ، ولكنه كان مقصراً بالشيخ عن الوصول إلى المرتبة التى وصل إليها قاسم بن أصبغ .

وعاصرهما كذلك محمد بن عبد السلام الخشنى (٢١٨ ـ ٢٨٦ هـ/ ٨٣٣ ـ ٨٩٩ م) وكان عالماً جليلاً رحل إلى المشرق رحلة سماع ودراسة طويلة ، ثم عاد إلى الأندلس بعلم غزير ، وكتب جديدة كثيرة ، معظمها فى الحديث واللغة والشعر الجاهلى ، وانصرف إلى نشر العلم ، ورفض القضاء عندما عرض عليه ، ولم يشغل بالفقه بالا ، ولكنه كان « صارماً أنوفاً »(١) وكانت تلك من الصفات التى تقصر بالشيوخ عن بلوغ الغاية ؛ لأن الصرامة والأنفة والتشدد كانت من الخصال التى ترد الطلاب عن الشيخ، وتقلل وجوه النفع بعلمه .

وكان قاسم بن سعدان (ت ٣٤٧ هـ/ ٩٥٨ م) من أجلاء معاصرى قاسم بن أصبغ ، قال فى حقه ابن الفرضى : « وكان ضابطاً لكتبه ، متقناً لروايته ، حسن الخط جيد الضبط ، عالماً بالحديث ، بصيراً بالنحو والغريب والشعر ، ولا أعلم بالأندلس أحداً عنى عنايته ، ولم يزل فى نسخ ومقابلة إلى أن مات ولم يحدِّث ، وحبَّس كتبه ، فكانت موقَّفة عند محمد ابن محمد بن أبى دَليم »(٢) . وهذا الانصراف عن التحديث ـ أى التعليم ـ

---

(١) ابن الفرضى ، رقم ١١٣٢ ، جـ ٢/٢١٦ ـ ٢١٧ .

(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٠٧٠ ، جـ١/٢٩٩ .

إلى النسخ والمقابلة هو الذى قصر بقاسم بن سعدان عن ملاحقة قاسم بن أصبغ ؛ لأن العبرة هنا بالتلاميذ والرواة لا بالكتب فى ذاتها مهما كانت متقنة ، والمشيخة كانت وظيفة اجتماعية علمية .

وكان محمد بن إبراهيم بن حيون الحجارى (ت ٣٠٥ هـ/ ٩١٧م) من أعلم معاصرى قاسم بن أصبغ وأكثرهم حديثاً ورواية ، وقد اشتهر بالصدق البالغ ، ولكنه انحرف عن مذهب مالك ، واتهم بالتشيع ، أى أنه خرج خروجاً صريحاً عن الاتجاه الأندلسى العام ، فقصر به ذلك عن إدراك الشأو رغم علمه الواسع وصدقه ومتانة خلقه .

ولو تصفحنا تراجم بقية أعلام الشيوخ المعاصرين لقاسم بن أصبغ لوجدنا لكل منهم تقصيراً فى ناحية من النواحى التى امتاز هو فيها ، فإما أن نجدهم قد انصرفوا إلى الوظائف ، أو اعتزلوا الناس ، أو تحمسوا لرأيهم حماساً جلب عليهم العداوات ، أو مالوا ميلاً ظاهراً عن المذهب المالكى، وما إلى ذلك من الخصال التى تقصر بالشيخ عن الوصول إلى مستوى التسليم المطلق بعلمه ورياسته . وهذا أيضاً ينطبق على الجيل التالى لقاسم ابن أصبغ ، فقد حفل بعلماء متضلعين فى الحديث واللغة والآداب ، ولكن الرياسة صارت إلى أحمد بن خالد بن يزيد المعروف بابن الجباب (٢٤٦- ٣٢٢ هـ/ ٨٦٠ - ٩٣٤م) فقد وصف بأنه « إمام وقته غير مدافَع فى

الفقه والحديث ،[1] وكان إلى هذا رجلاً متواضعاً أميل إلى اللين والانصراف عن الدنيا .

وقد وصل ابن الجبَّاب إلى هذه المكانة رغم أنه كان معاصراً لأعلام من طراز محمد بن عمر بن لُبَابَةَ وأسلم بن عبد العزيز (ت ٣١٩ هـ/ ٩٣١م) فقد صرف معظم وقته فى قضاء قرطبة ، فلم يتسع وقته للإقراء والتحديث[2] ، وأما محمد بن عمر بن لبابة فقد طمح إلى المناصب ولم يكتف بأن يكون واحداً من المشاورين ، بل اجتهد حتى انفرد بالشورى أوائل أيام عبد الرحمن الناصر ، ، فلم يشركه أحد فى رياسة البلد والقيام بالشورى ، ، هذا بالإضافة إلى أنه ، لم يكن له علم بالحديث ولا معرفة بشيء منه ، وكان غير ضابط لروايته ، يحدث بالمعانى ولا يراعى اللفظ ،[3] . وأما ابن الأحمر فكان ـ على علمه الغزير ـ ذا نظر إلى التجارة وتدبير المال[4] .

***

(١) ابن الفرضى ، رقم ٩٤ ، جـ ١/ ٣١

(٢) ابن الفرضى ، رقم ٢٧٨ ، جـ ١/ ٨٠ .

(٣) ابن الفرضى ، رقم ١١٨٧ جـ٢/ ٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

(٤) ابن الفرضى ، رقم ١٢٨٧ جـ٢ ص٣٦٢ ـ ٣٦٤ .

شيوخ العلم وشيوخ الفقه

أصبح المستوى الذى حدده بقى بن مخلد حقيقة مستمرة فى الأندلس؛ أصبح هناك مستوى خاص لشيوخ العلم أو الحديث يختلف اختلافاً واضحاً عن مستوى شيوخ الفقه .

فشيخ الحديث عالم منصرف إلى العلم وحده ، حافظ قوى الذاكرة يحفظ الأحاديث وأسانيدها ، ويستخدمها دون مشقة كلما جاءت مناسبة لاستخدامها ، وهو يجمع بين فقه القرآن وفقه الحديث ، مع معرفة تامة بالعربية لغة وأدباً .

ومن الناحية الخلقية كان ينبغى أن يكون عاملاً بما يحفظ ويعلم ، محافظاً على سمت خلقى أهم خصائصه الزهد فى ترف الحياة ورفع الهمة عن السعى وراء الرزق والمناصب ، مع الحفاظ على جاه العلم واحترامه أمام أصحاب السلطان دون ثورة عليهم أو تحد لسلطانهم ، والتزام مذهب أهل السنة دون ميل إلى تشيع أو اعتزال ، والصبر على طلب العلم وإسماعه ، واللين لطلابه ، والاستجابة لمطالبهم فى القراءة والإعادة ، وعدم الضن بالأصول ، وإباحتها لمن يطلبها ، وتضاف إلى ذلك خاصتان لايد لأحد فيهما :

الأولى : بساطة الأصل والبيت ، فإن الانحدار من بيت إمارة أو بيت غنى كثيراً ما حال بين الشيخ وما يطلب من إقبال الطلاب عليه ، وانحدار الشيخ من بيت علم - أو « من بيتة علم وفضل » كما تقول النصوص - كثيراً ما أعانه على الوصول إلى قلوب الناس .

أما الثانية : فهى طول العمر ، فإن الشيخ إذا طال عمره وتوالت الأجيال على السماع منه عظم أمره واستقرت مكانته ، وجاءه التسليم بمكانته مع مرور السنين وكثرة الآخذين عنه ؛ ومعظم شيوخ العصر عمروا فوق السبعين ، ومع الزمن تنمو حول الشيخ هالة من القداسة ، فيقال إنه مجاب الدعوة ، أو صاحب كرامات ، ويصبح محوراً من محاور الحياة الروحية فى البلد ، وسيظهر ذلك فى الأندلس بصورة واضحة بعد زوال الخلافة وضياع الوحدة ، وتزايد الأخطار الخارجية والداخلية .

أما شيوخ الفقه فناس عمليون ، يحصلون من العلم ما ييسر لهم سبل العيش والعمل فى قَسم الفرائض أو كتابة الوثائق والشروط ، وربما ولاية القضاء ، والغالب أن يقبل الفقيه من هذا الطراز على الوظائف الإدارية التى تحتاج إلى علم بالفقه[1] ، وقد يتصل بالسلطان فيصل إلى وظائف

---

(١) عدد هذه الوظائف أبو الأصبغ عيسى بن سهل ، صاحب « الأحكام الكبرى » بقوله : «وللحكام الذين تجرى على أيديهم الأحكام ست خطط ، أولها القضاء ، وأجله قاضى الجماعة ، والشرطة الوسطى ، والشرطة الصغرى ، وصاحب مظالم ، وصاحب رد »=

أكبر وجاه أوسع ، وهؤلاء جميعاً يتخلقون أثناء ذلك بما لابد منه لطالب العيش والمال والجاه . وليس معنى ذلك أن كل من تولى وظيفة من الشيوخ يعد فى الفقهاء دون المحدثين ، فإن الخط الفاصل بين الاثنين لم يكن بالوضوح الذى قد يتبادر إلى الذهن ، فقد يلى محدث القضاء عن كفاية ، وقد يأبى فقيه القضاء ، دون أن يكون ذلك هابطاً بمرتبة الأول أو معيباً لدرجة الثانى ؛ لأن المهم هو أصالة العلم وخلق الرجل وسيرته جملة . وفى الأندلس على العموم لا نلحظ استمرار العداء الصريح بين المحدثين والفقهاء كما نعرفه فى المشرق .

وهذا المستوى العالى لعلم الشيوخ استلزم مستوى عالياً فى نقدهم ، وفى هذا الميدان أسرف الأندلسيون إسرافاً شديداً ، فلم يكد يسلم من نقدهم أحد ، وقد أشار ابن حزم فى رسالته إلى قسوة الأندلسيين فى هذه الناحية إشارة طويلة حافلة بالمعانى ، لولا طولها لأوردناها هنا ، ونجتزئ هنا بآخر فقرة فيها ، قال : « فإنه لا يفلت من هذه الحبائل ، ولا يتخلص من

= ويسمى صاحب ردٌ بما رُدَّ عليه من الأحكام ، وصاحب مدينة ، وصاحب سوق ، هكذا نص عليه بعض المتأخرين من أهل قرطبة فى تأليف له ، وتلخيصه : القضاء والشرطة والمظالم والرد والمدينة ، وإنما كان يحكم صاحب الرد فيما استرابه الحكام ، وردوه عن أنفسهم ، هكذا سمعته من بعض من أدركته ، برواية النباهى فى « المرقبة العليا » ، ص٥ .

هذه النصب إلا الناهض الفائت ، والمطفف المستولى على الأمد »[1] .

والحكايات فى تأييد ما ذهب إليه ابن حزم كثيرة جداً ، ولكن ها هنا حكاية أظن أنها فريدة فى بابها فى العصور الوسطى كلها ، فقد حكى ابن الفرضى فى ترجمة محمد بن موسى المعروف بابن أبى عمران من أهل جيان (ت٣٣٨ هـ/٩٤٩ - ٩٥٠م) أنه كان ينسب إلى الكذب ، « قال لى محمد بن أحمد : هو كذاب ، رحلتُ إليه من قرطبة ، ورحل معى أبو جعفر ، يعنى أحمد بن عون الله ، فذهبنا إلى أن يقرأ عليه (الأصوب هنا: علينا) كتب أبى عبيد (القاسم بن سلام) وكان يزعم أنه سمعها من على بن عبد العزيز ، فأخرج إلينا كتباً انتسخها بالأندلس فى رق ، فسألناه عن أصول الكاغد التى سمع فيها ، فحكى أن ماء الجرة وصل إليها وتشرَّم (تخرم) بعضها ، فنقلها وقابلها ، فقبلنا ذلك منه ، فلما استقدم إلى قرطبة أخرج كتاباً مختلقاً من حديث سفيان بن عُيَيْنة ، جلُّه سفيان عن الزهرى عن أنس عن النبى ﷺ ، وليس لسفيان عن الزهرى عن أنس من المسند إلا ستة أحاديث أو سبعة ، واجتمع به أبو جعفر فأخرجه ، وقال له: هذا من ذلك العالى الذى كنت تسألنى عنه بريُّه ، أو كما قال ، فافتضح فى هذا الكتاب ، وشهر بالكذب »[2] ، ومعنى هذا أن أولئك الناس لم

---

(١) برواية المقرى فى نفح الطيب ٤ / ١٦١ .

(٢) ابن الفرضى ، رقم ١٢٤٢ ، جـ ٢/٣٥٢ .

يكونوا دقيقين فى نقد المتون والأسانيد فحسب ، بل كانوا فنيين فى أنواع ورق الكتابة والاعتماد على ذلك فى معرفة أصول الكتب ومصادرها وأنواعها ، وهى درجة فى النقد لا مزيد عليها .

ونتيجة لهذا النقد الشديد أن أحداً لم يسلم منه من شيوخ القرن الرابع، فلم ينفرد فيه أحد بالرياسة أو يُشهد له بالتفرد والعلم الكامل الذى لا تشوبه شائبة ، وهذه تراجمهم فى أوثق مراجعها ، وهى تراجم ابن الفرضى ، وابن بشكوال ، والحميدى - لا نجد فيها ترجمة خلت من النقد والتجريح ؛ ولهذا أسباب كثيرة أهمها أن عيون الناس تفتحت إلى أهمية الحديث والآفاق التى يفتحها التمكن منه أمام من يستطيع ذلك ، وكان الأندلسى بطبعه طموحاً ذا عزيمة وقدرة على العمل ، فاندفعت مئات من طلاب الأندلس إلى المشرق للسماع على الشيوخ والحصول على الإجازات، وعادت هذه الجماعات أرسالاً ؛ لتدخل فى تنافس شديد استخدمت فيه كل وسائل التخطئة والتشكيك . وعلم الحديث يعتمد على الذاكرة قبل كل شىء ، والذاكرة خوانة ، ومن اليسير مغالطة عالم فى مجلس الدرس وموالاة الأسئلة عليه ومراجعته مرة بعد مرة حتى يخطئ، وقد تكلم ابن حزم على ذلك كله فى عبارته التى أشرنا إليها .

***